ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

اثر تحرير سعر صرف الجنية علي السياحة الداخلية في مصر

أيمان أسماعيل أحمد[١] عمرو عبد المجيد إدريس[٢]

١، ٢ ، جامعة اكتوبر للعلوم و الاداب الحديثة

المستخلص

يتناول البحث بالتحليل أثر تحرير سعر الصرف في مصر علي السياحة الداخلية من خلال استخدام بيانات وصفية منشورة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧ حول تحرير سعر الصرف والسياحة الداخلية وأثر عملية تحرير سعر الصرف علي السياحة الداخلية،وخلص البحث غلي عدة نتائج منها انه توجد علاقة قوية بين التضخم الناتج من تحرير سعر الصرف والسياحة الداخلية من خلال بعدين: الاول خاص بتخفيض القوة الشرائية لمستهلك الخدمات السياحية المحلي كنتيجة مباشرة لحالة التضخم التي يعيشها المجتمع في مصر منذ عام ٢٠١٦ و حتي الان ، أما البعد الثاني خاص باثر تحرير سعر الصرف المباشر علي الاستثمار المحلي في مجال السياحة، كلا البعدين ادي إلي اثر سلبي علي السياحة الداخلية، ويتطلب تقليل ذلك الاثر قيام الدولة بإجرات تصحيحية سريعة لتلافي ذلك الاثر السلبي.

©2018 World Research Organization, All rights reserved

Key Words : liberalization, exchange rate, domestic tourism,

Citation: Ahmed I. E. & Edris A. A.., (2018) The effect of the liberalization of the pound exchange rate on domestic tourism in Egypt., No.25 -2 (4) 66 – 81.

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

المقدمة:

تؤدي السياحة دورا هاما في تنشيط اقتصادات الدول السياحية، وهي ذات تأثير عميق في معدل النمو الاقتصادي؛ و كذلك في تقليل معدلات البطالة ، إذ إنها تؤثر في القطاعات الاقتصادية الأخري من خلال الروابط الأمامية والخلفية، أن النشاط السياحي مزيج من عمليات مترابطة بعضها خدمي وبعضها سلعي. فشركات السياحة تعتبر جزاءا من صناعة الخدمات، في حين أن الصناعة الفندقية تعد خليط من الخدمات والسلع؛ مثل: المبيت، وخدمات الطعام والشراب. والسلع المصنعة؛ الاخري ()[1]. وعلي هذا تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الاخري فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات الاقتصاد المختلفة كالنقل، والفنادق، ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الترويج السياحي وغيرها، وهو ما يجعل للسياحة دورا مهما في الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. أما التأثير المباشر للنشاط السياحي يتمثل التأثير المباشر للنشاط السياحي في حجم الدخل القومي بأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة، وبالتالي فالمنتج السياحي يتداخل في كافة عناصر النشاط الاقتصادي، ومن ناحية التأثير غير المباشر للنشاط السياحي يتمثل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق، نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في الطلب من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي مع ذلك تعتبر السياحة اختيارا ذا مخاطر بالنسبة إلى الدول النامية؛ ()[2]لأن العائد الذي تقدمه يمكن أن يكون غير ثابت بمرور الوقت، فعلى سبيل المثال: إن تزايد الطلب المصحوب بتغيرات في التضخم، أو سعر الصرف، أو عدم الاستقرار السياسي، يكون في الأغلب مرتبطا بتغيرات كبيرة في العائد، ويمكن أن يكون عدم استقرار عائد السياحة سببا في حدوث آثار سلبية في اقتصاد الدول السياحية، الأمر الذي يسبب تزايد عدم الثقة؛ فيؤدي إلى مزيد من الضرر المتعلق بالاستثمار؛ ومن ثم، يتم فرض قيود على واردات السلع الرأسمالي،هذا بالاضافة إلي قدرة النشاط السياحي على خلق فرص عمل ليست في أنشطة القطاع الرسمي فحسب، ولكن في أنشطة القطاعات غير الرسمية أيضا()[3].

ولا يخفي ما للسياحة الداخلية من أثر فعال في دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق نوع من التوازن في السوق السياحية، ففي مصر علي سبيل المثال كان للسياحة الداخلية اثر فعال في تجاوز الازمة التي تعرض لها القطاع السياحي وخصوصا بعد اندلاع ثورة الخامس و العشرون من يناير عام ٢٠١١ حيث اصيب القطاع السياحي بخسائر تجاوزت ال ٣٠ مليار جنية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ()[4]، مما اعطي للسياحة الداخلية وزنا اكبر في دعم قطاع السياحة المصري والمحافظة علي اكثر من ٦٥% من القطاع()[5] الا أن تحرير سعر صرف الجنية المصري اما الدولارفي نوفمبر ٢٠١٦ وزيادة الاسعار ادي وبشكل واضح الي خلل واضح في دور السياحة الداخلية في دعم قطاع السياحة المصري، وذلك من وجانبين

---

[1]) زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث عربية أقتصادية عدد ٦٥ شتاء ٢٠١٤ ص ١،٣

[2])عطا الله أبو سيف أبادير ، دور الإيرادات السياحية في تمويل التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدرة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨١ ص ٦٧

[3]) جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٦ ص ٢١

[4]) زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر ٢٠١٤،مرجع سابق

[5]) البنك المركزي المصري النشرة الاحصائية الشهرية
http://wwwcbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statisitics/Pages

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of
Tourism and Hospitality

الجانب الاول: له علاقة بالقوة الشرائية للسائح المحلي وذلك لحالة التضخم الجامح التي يمر بها الاقتصادي المصري، والجانب الثاني: له علاقة بضعف الاستثمار المحلي خاصة أن قرار تعويم سعر صرف العملات الأجنبية وخاصة سعر الدولار تسبب فى مضاعفة القروض التى حصل عليها مستثمرو السياحة لاستكمال مشروعاتهم الفندقية بالمناطق السياحية المختلفة لثلاثة أضعاف خاصة أن معظم هؤلاء المستثمرين حصلوا على قروض بالدولار عندما كان سعر الدولار يتراوح ما بين ٦ إلى ٧ جنيهات فقط، بالإضافة إلى التزامهم بسداد أقساط الأراضى التى حصلوا عليها من هيئة التنمية السياحية بسعر الدولار الجديد وهو ما يضاعف من الأعباء الملقاة على عاتقهم فى ظل استمرار انحسار الحركة السياحية الوافدة لمصر خاصة من اهم الاسواق المصدرة للسياحة.

ويتناول البحث أثر تحرير سعر صرف الجنية علي السياحة الداخلية من خلال ثلاثة مباحث الاول: السياحة الداخلية و اثرها في تحقيق التنمية في مصر و المبحث الثاني: تحرير سعر الصرف في مصر و اثرة علي الاستثمارالمحلي والاستهلاك و اخير يتناول المبحث الثالث: العلاقة المتبادلة بين تحرير سعر الصرف و السياحة الداخلية في مصر.

مشكلة البحث:

إن ما تتمتع به مصر من إمكانات مادية وبشرية وبيئية يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، إلا أن غياب الادارة العلمية للنهوض والازمات المتكررة التي تيعرض لها هذا القطاع يجعله هشا ولا يؤدي دوره الحقيقي، ومن هنا وجب البحث عن بدائل لانعاش هذا القطاع و دفعة للقيام بدورة الفعال في التنمية الاقتصادية في مصر، و احد تلك البدائل واكثرها هي السياحة الداخلية و تشجيع المواطنين المصريين للمزيد من الاستهلاك للخدمات السياحة المتعددة التي ينتجها هذا القطاع، بيد ان الاصلاحات الاقتصادية الاخيرة و المتمثلة في الرفع الدعم الحكومي و ايضا تحرير سعر الصرف زاد من تكلفة الخدمات السياحية بشكل اصبح لا يتماشي من الدخول في مصر، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي لبحثنا كالآتي: ما مدي الاثرالسلبي لتحرير سعر الصرف علي السياحة الداخلية في مصر؟

أهمية البحث:

- التاثيرالمتبادل بين سعر الدولار و الخدمات السياحية المقدمة في مصر.
- التاثير متبادل بين السياحة الداخلية وتحرير سعر صرف الجنية مقابل الدولار.
- التاثير متبادل بين حالة التضخم و القدرة الشرائية للمستهلكين المحليين في مصر.
- التاثير متبادل بين حالة التضخم و الاستثمار المحلي في مجال السياحة.
- الندرة النسبية للدراسات التحليلة حول العلاقة المتبادلة بين سعر الصرف و السياحة الداخلية خصوصا مع قلة البيانات المتاحة.

أهداف البحث:

- التعرف علي مفهوم السياحة الداخلية ومدي مساهمتها في الاقتصاد المصري.
- التعرف علي مفهوم واثرتحرير سعر الصرف في مصر.
- تحليل الروابط بين اثر تحرير سعر الصرف والسياحة الداخلية في مصر.
- التعرف علي اثر ذلك علي الاقتصاد و الرفاهية في مصر.

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

المبحث الاول : السياحة الداخلية

أجمعت تعريفات النشاط السياحي على أنه ذلك النشاط الذي ينتج منه مجموعة العلاقات المادية وغير المادية التي تتحقق نتيجة قيام شخص ما اختيارا بتغيير مكان إقامته بصفة مؤقتة، لا تقل عن يوم ولا تزيد على سنة()، سواء من خارج حدود الدولة أو من داخلها؛ لإشباع رغبات متعددة؛ مثل: الاستجمام، والراحة، والثقافة، والمشاهدة، والعلاج وغيرها؛ على أ ن لا يكون ذلك لأغراض تجارية أو حرفية، وبما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد المقيمين في مكان الزيارة عن طريق إنفاق ذلك الشخص(). وتضمن هذا التعريف مجموعة العلاقات المادية التي ينتفع بها السائح بخدمات معينة مقابل ما يدفعه من أجر في الدولة المضيفة، ومجموعة العلاقات غير المادية التي تنتج من اتصال السائح بالدولة التي يزورها ويتعرف إلى أهلها وشعبها وحضارتها وعاداتها وغيرها. ومن ناحية أخري تقسم السياحة تبعاً للموقع الجغرافي: وتشمل السياحة الداخلية(المحلية) والسياحة الإقليمية والسياحة الدولية().

أما عن السياحة المحلية : هي سياحة الاشخاص المقيمين بالدولة سواء كانوا من المواطنين اوالاجانب المقيمين. و تبقى السياحة الداخلية في الغالب رغبة كبيرة لدى أي دولة للاستفادة من كثافة سكانها في تنشيط الاقتصاد وإحداث ترويج للمعالم السياحية داخل الدولة(). والسياحة الداخلية: هي الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم، ورغم الاتفاق على هذا المفهوم إلا أن هناك اختلاف بين الدول في تعريف (السائح الداخلي).. حيث يعرف في بعضها بناءاً على(المدة) التي يقضيها بعيداً عن مقر إقامته الدائم أو المعتاد ولغير أغراض العمل، وغالباً ما يشترط فيها أن لا تقل عن ٢٤ ساعة وإلا اعتبرت نشاطاً ترفيهياً ().١

وفي تعريف اخر للسياحة الداخلية: وهي عبارة عن نشاط سياحي داخلي من نفس الدولة، أي أن السائحين يكونون من نفس سكان البلد؛ حيث يسافرون من مكان إقامتهم إلى مكان آخر بغرض السياحة. وقد حدد بعض خبراء السياحة أن تكون مسافة تنقلهم لا تقل عن ثمانين كيلومترا على الأقل من منزلهم أو مكان إقامتهم داخل حدود البلد نفسه، وأن تكون مدة إقامتهم لا تقل عن ٢٤ ساعة وألا تتجاوز حدود السنة مع العودة إلى مقر الإقامة الأصلي داخل نفس الدولة().١وتختلف الآراء حول تسمية السائح الداخلي فمنهم من يعتبر أن أي نشاط سياحي يقوم به مواطن البلد يدعى سياحة داخلية، ومنهم من يشترط وجود فعل السفر، لكن بالمجمل السياحة الداخلية تهدف إلى تقديم خدمات سياحية ذات مواصفات وأسعار تتناسب مع إمكانيات ومتطلبات السكان المحليين الذين يقومون باستهلاكها().١

---

[6])Dain Bolwell and Wolfgang Weinz, Reducing poverty through tourism, International Labour Office, Geneva October 2008

[٧]) نشـــوق فؤاد عطا الله، التنمية السياحية ، الطبعة الأولي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ٢٠٠٨ ص٤١

[٨]) دليل المفاهيم و التعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا ، وزارة الاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠١٦ص٥

[٩]) الاهمية و الاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة، حالة المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للسياحة، البرنامج الاقتصادي، ورقة عمل لندوة الاثر الاقتصادي للسياحة مع التطبيق علي المملكة ٢٠٠١/٦/٢١ ص١٣

[١٠]) تلي محمد اسلام، دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية ، قسم العلوم التجارية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ٢٠١٤ ص٢٣

[١١]) أميرة محمد عبد السميع عمارة"تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢ ص ٦٨

[١٢]) ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهر للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ٢٠٠٨ص ١٤٣

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

ومن جانب أخر تضم السياحة الداخلية نمطين أساسيين هما ([13]):

١) رحلات ترفيهية وتكون مدتها أقل من أربع وعشرين ساعة.
٢) رحلات سياحة داخلية وتكون مدتها أكثر من ٢٤ ساعة.

الفوائد الناتجة عن السياحة الداخلية([14])

١) **الفوائد الثقافية:** تساهم السياحة الداخلية بشكل كبير للغاية في نشر الثقافة لدى عموم المواطنين، حيث يتعرفون على حضارات بلدهم وتاريخهم، ومن ناحية الإشباع السياحي الثقافي والإجتماعي كذلك نجد أن السائح العالمي يجب أن يتعرف أولا على معالم وطنه وثقافته من خلال زيارتها ورؤيتها رؤي العين، قبل أن يأخذ قرار التنقل والسفر خارج دولته، وعلى صعيد اخر فالسياحة الداخلية تسهم بنشر الوعي حول المواقع السياحية وكيفية حمايتها، وحول التراث الثقافي والمعنوي وأهمية الحفاظ عليه، كما تسهم بنشر الوعي حول كيفية التعامل مع السياح الوافدين مما يؤدي إلى تقليص الهوة والفروقات الطبقية والاجتماعية بين السياح القادمين والسكان المحليين، ويلغي حالة الحقد لديهم نتيجة تمتعهم بنفس المنتجات التي تُعرض على السياح القادمين
٢) **الفوائد المادية([15]):** تعتبر السياحة الداخلية وإن لم تكن تحقق دخلا بالعملات الصعبة، إلا أنها تقع في المرتبة الثانية من حيث اهتمام الحكومات ومسؤولي المالية من حيث وضع سياسات التخطيط والتوجه السياحي، الذي يكون في معظمه متجها إلى السياحة الخارجية الوافدة، نظرا إلى عامل جلب وضخ العملة الصعبة في الإقتصاد المحلي.

ومن أهم تأثيرات السياحة الداخلية ([16]):

١) دعم النسيج القومي للمجتمع بالاحتكاك المباشر بين أبناء المجتمعات المحلية.
٢) سند للسياحة الدولية عند الأزمات.
٣) تأكيد تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع وتأمين وحدة التراب الوطني.

ورغم ذلك تبقى السياحة الداخلية في المرتبة الثانية من حيث اهتمام سياسات التخطيط والتوجه السياحي، الذي يكون في معظمه متجها إلى السياحة الخارجية الوافدة، نظرا إلى عامل جلب وضخ العملة الصعبة في الاقتصاد المحلي. وبهذه النقطة تتفوق نوع السياحة الخارجية الوافدة على نوع السياحة الداخلية، رغم أهميتها في تحريك الاقتصاد الوطني والمحلي، وتعويض أي نقص طاريء في عدد الوافدين من السياح الأجانب، خصوصا في الإقتصاديات الهشة لدول الجنوب والعالم الثالث ككل([17]).

---

[13]) دليل المفاهيم و التعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا ٢٠١٦ مرجع سابق

[14]) عادلة رجب وهالة صقر، سياسات الإصلاح الجديدة وأثرها على التنمية السياحية في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية؛ ٣٧ (القاهرة: مركز البحوث الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧) ص ٩

[15]) How can governments boost the local economic impacts of tourism? Options and tools, International Labour Office Nov. 2006.

[16]) دليل المفاهيم و التعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا ٢٠١٦ مرجع سابق ص٧

[17]) محمد حافظ حجازي مرسي، إدارة التسويق السياحي و الفندقي ، الطبعة الاولي دار وفا للنشر ، القاهرة ٢٠٠٨ص٥٦

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

ومن الجدول التالي يمكن استنتاج مجموعة من النتائج ذات العلاقة بموضوع البحث الاوهي:-

السياحة الاجنبية لمصر وعائدتها ٢٠١٠ حتي ٢٠١٧

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد السياح بالمليون	١٤,٧	٩,٨	١١,٥	٩,٥	٩,٩	٩,٣	٤,٥	٨,٣
العائدات بالدولار	١٢,٥	٨,٨	١٠	٥,٩	٧,٥	٦,١	٣,٤	٧,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء

http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6133&ind_id=2251

١- أن سنة ٢٠١٠ كانت افضل السنوات في تلك السلسلة الزمنية من حيث عدد السياح الاجانب و الايرادات المتحققة.
٢- أن سنة ٢٠١٦ كانت اسواء السنوات لقطاع السياحة المصر حيث انخفضت الايرادات لتصل إلي ٣,٤ مليار وهي نفسة السنة التي تم في أخرها القرار بتحرير سعر الصرف، بيد أن ذلك قد يكون مخالفا للمنطق السليم حيث أن خفض قيمة الجنية كان من الممكن أن تصب في مصلحة قطاع السياحة.
٣- في عام ٢٠١٦ بدأت الحكومة في سلسلة من الاجراءات الاصلاحية أو التقشفية المتمثلة في رفع الدعم عن المحروقاتالطاقة الكهربائية مما اتبعة موجة تضخمية مازالت اثارها ممتدة حتي اليوم وهذا سبب منطقي لاحجام السائحين الاجانب عن القدوم لمصر.
٤- يلعب الامن دورا فعالا في جذب السياح الاجانب الي مصر وهذا ما تؤكدة بيانات الجدول السابق حيث كانت الاوضاع الامنية في عام ٢٠١٠ اكثر استقرارا من الاعوام التالية مما زاد من الايرادات المتحققة لقطاع السياحة.
٥- يلعب الاستقرار الاقتصادي دولار أكبر من اي عامل اخر في جذب السياح الاجانب لمصر حيث شهدعام ٢٠١٠ استقرارا اقتصاديا ملحوظا مقارنة بالسنوات اللاحقة وهذا يظهر جليا في اعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ واثر التقلبات الاقتصادية وتحرير سعر الصرف علي اعداد السياح وعلي عائدات السياحة أيضا.

وعلي الجانب الاخر تأتي أهمية السياحة الداخلية من كونها الرافد الآخر للنشاط السياحي بعد السياحة الخارجية، فهي تسهم بجزء لا بأس به من مدخول السياحة، وتنشط الحركة السياحية لا سيما في المواسم المنخفضة وفترات الركود، كما إنها تشكل مردود اقتصادي جيد في حال انخفاض نشاط السياحة الوافدة في ظل الأزمات كالأزمة الحالية.

ومن الجدول التالي يمكن استنتاج مجموعة من النتائج ذات العلاقة بموضوع البحث الاوهي:-

السياحة الداخلية في مصروعائدتها ٢٠١٠ حتي ٢٠١٧

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
عدد السياح بالمليون	٢٦,٣	٥,٦	٨,١	١٣,٦	١٩,٥	٢١,٣	١٦,١	١٤,٢
الايرادات بالجنية المصري	٢٤,٧	٥,٧	٧,٢	١٦,٣	٢٠,٨	٢١,٨	١٨,١	١٨,٣٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء

http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6133&ind_id=2251

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

١- تحققت اكبر الايرادات من السياحة الداخلية في عام ٢٠١٠ وذلك للاستقرار الاوضاع الامنية و الاقتصادية في تلك الفترة، وفاق عدد السياح الداخليين ال٢٦ مليون سائح، هذا الرقم لم يتحقق بعد ذلك.
٢- انخفضت ايرادات السياحة الداخلية في عام ٢٠١١ بشكل ملحوظ و كبير نتيجة تردي الاوضاع السياسية و الامنية و الاقتصادية في البلاد.
٣- بعد استقارا الاوضاع السياسية في مصر ارتفعت الايرادات مجددا محققة ٢٠,٨ مليار جنية مصر عام ٢٠١٤ و استمر الارتفاع في الايرادات عامي ٢٠١٥، و ٢٠١٦
٤- يعزي الارتفاع في عدد السائحين الداخليين و الايرادات السياحية الي عوامل اخري غير العوامل المباشرة الخاصة باستقرار الاوضاع الامنية و الاقتصادية وحسب بل الي مجهودات وزارة السياحة و هيئتها في تنشيط السياحة الداخلية ومنح الخصومات علي الرحلات الداخلية و الاقامة في الفنادق للمصريينز
٥- ويلاحظ أنه ومن نهاية عام ٢٠١٦ بدات السياحة الداخلية تشهد اضمحلا في اعداد السياح و الايرادات ايضا حيث بدأء في أول ذلك العام خطة الاصلاح أو التقشف الاقتصادي في مصر و جاء في أخرة قرار تحرير سعر الصرف مما انعكس علي اسعار الخدمات السياحية و الخدمات الاخري المرتبطة بها، كل هذا أثر سلبا علي السياحة الداخلية التي كانت تعد طوق النجاة لقطاع السياحة المصري بعد ما شهده من اضطرابات و تقلبات منذ عام ٢٠١١ و حتي عام ٢٠١٧

المبحث الثاني : تحرير سعر الصرف

ولسعر الصرف انواع ثلاثة ، فهناك الحقيقي والفعلي والاسمي وكل منهم له طريقة قياسه تميزه عن الاخركالاتي([١٨]):-

١) **سعر الصرف الحقيقي :** هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهو ذاته يعد مؤشر يمكن به قياس القدرة على المنافسة.
٢) **سعر الصرف الفعلي** : يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أوتطور عملة بلدما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.
٣) **سعر الصرف الأسمي :**هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر،أي سعر العملة الجاري، ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما،ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير الطلب والعرض،وينقسم إلى سعر الصرف الرسمي (السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجاريةالرسمية) وسعرالصرف الموازي (السعرالمعمول به في الأسواق الموازية).

أما انطمة سعر الصرف:

١) **اسعار الصرف الثابتة:** قد يكون سعر الصرف مرناً حسب قاعدة تعادل اسعار الفائدة وحسب السياسة النقدية، بحيث أن السياسة النقدية المتبعة هي الحاكم لسعر الفايدة ارتفاعا وهبوطا مع

[١٨]) محمد عبد المجيد حسين و كوثر مبارك ، أثر تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية و السياسية العدد الاول يناير ٢٠١٨ http://democraticac.de/?p=51446

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

رفع وخفض سعر العملة، ويفقد السعر المرونة مع تثبيت البنك المركزي لسعر الصرف تنفيذاً لاهداف معينة قد تكون ضمنية او معلنة قد تحقق قيم رقمية او كيفية في مجال بعينه، وبعض الدول تربط عملتها بعملات إجنبية كالدولار او الفرنك او غيره وهو مايعكس الوزن النسبي للتجارة()[١]. ولا يمكن أن نعتبر أنه يوجد نظام ثابت لسعر الصرف بالمعني المطلق، فالسلطات تستخدم تثبيت العملة وتحريرها وفقاً للسياسيات الافتصادية الأهداف المراد تحقيقها، فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة فأن تثبيت العملة يؤدي إلي فقدان القدرة التنافسية فيتم تعديل العملة وفقاً لسعر الدولار، وهناك دول تتبع تثبيت اسعار الصرف الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام الإوربي بما يسمي نظام آلية الصرف الإوربي .

٢) **اسعار الصرف المرنة:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات، أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل()[٢].

وهناك عدد من المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف وهي كلها معايير تشكل الظروف الاقتصادية للدولة ومنها علي سبيل المثال:-

- الحجم النسبي وتكامل التجارة، ربما تجد الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة، والتعامل الاقتصادي مع تلك الدول في زيادة مستمرة .
- مرونة هياكل الاقتصاد، ومدي قدرة الهيكل الاقتصادي على استيعاب تقلبات السوق والمتغيرات العالمية.
- القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الإسمية أو الحقيقية.
- تنوع هيكل الإنتاج/ الصادرات، ومدي القدرة على التنافسية الدولية .
- التركز الجغرافي للتجارة، والاعتماد على التكامل الاقتصادي مع دول الجوار .
- درجة التطور الاقتصادي/ المالي.
- استقرار ومصداقية عملة الركيزة .

أدوات سعر الصرف()[٢]:

- **تعديل سعر صرف العملة**: عندما ترغب السلطة في تعديل توازن ميزان المدفوعاتف إنها تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها في حالة سعر الصرف الثابت، أما في حالة سعر الصرف العائم فإنها تعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة. وتستخدم سياسة تخفيض العملة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات.

---

[١٩]) أحمد رشاد الشربيني ، أثر تغير سعر صرف الجنية المصري علي أداء القطاع السياحي في مصر دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد ،كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٨ ص ٤٣

[٢٠]) أحمد رشاد الشربيني ، أثر تغير سعر صرف الجنية المصري علي أداء القطاع السياحي في مصر دراسة تطبيقية ٢٠٠٨ المرجع السابق ص ٤٦

[٢١]) مصطفي عبد الرؤوف و عبد الحميد هاشم، السياسة النقدية في النظرية و الواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية ٢٠١٠ ص ٦٧

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

- **استخدام احتياطات الصرف :** فيظل اسعار صرف ثابتة،تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها ،فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديهامقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.
- **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار هذه العملة
- **مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة ،ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال.
- **إقامة سعر صرف متعدد:** يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيهالسياسةالتجاريةلخدمةبعضالأغراض المحددة.

سياسات سعر الصرف في مصر([٢٢]):

من الأهميه بمكان إزالة الخلط الذي يحدِّث لدي بعض العامة في تبني مفهومي (تحرير سعر الصرف) و(تعويم العملة) بإعتبار أنهما مفهومين مترادفين غير أن هناك فارق كبير بين كلاهما ، فتحرير سعر الصرف (تحرير الجنيه) هو إدارة مرنة لسعر الصرف ، حيث يضع البنك المركزي سعر استرشادي مع الزيادة والنقصان بنسبة ١٠% ([٢٣]) أما تعويم العملة (تعويم الجنيه) يعني أن يقوم البنك المركزي برفع يده تمامًا عن العملة بشكل كلي، ليتركها تتحرك بكامل حريتها حسب قانون العرض والطلب.. ويحدث "التعويم" فى حال فقد البنك المركزي السيطرة بشكل كلي، واستنفذ كافة ما يملكه من أدوات ، فهو تحرير غير مرن للعملة ، وتلجأ إليه الدول حينما يكون لديها قاعدة إقتصادية عريضة حيث أن هناك ٦ عملات فقط في العالم حدث لها تعويم ، ودولة الصين بإقتصادها القوي لم تستطع أن تعوم عملتها ([٢٤]).

أسباب تحرير أسعار الصرف في مصر([٢٥]):

تبنت الحكومة المصرية أول تحرير لسعر الصرف في عام ٢٠٠٣ حيث أعلن رئيس مجلس الوزراء تحرير الجنيه المصري في يناير ٢٠٠٣ ويعزي ذلك لعدة اسباب من اهمها أحداث جنوب شرق آسيا التي تسببت في انخفاض قيمة عملات عدد من تلك الدول قد دفعت المستوردين المصريين للتوسع في الاستيراد من تلك الدول؛ وهو ما زاد الطلب على الدولار محليا ، وجاء حادث مقتل السياح الأجانب بمدينة الأقصر المصرية في نوفمبر ١٩٩٧ كضربة قاصمة للموارد الدولارية من السياحة([٢٦]) وواكب ذلك خروج جانب من الاستثمارات الأجنبية من البورصة المصرية بلغت قيمتها ٢٤٨ مليون دولار في العام المالي ١٩٩٨/٩٧وتسببت كل تلك العوامل في تزايد الطلب على الدولار؛ بما أدى إلى تحول سوق الصرف الأجنبي من تحقيق فائض منذ عام ١٩٩١ إلى عجز خلال عام ١٩٩٨/٩٧، واستمر هذا العجز حتى الآن. وبدأ سعر الصرف يتحرك في شركات الصرافة، وبدأت البنوك في وضع قيود على تدبير احتياجات العملاء من الدولار لتمويل عمليات الاستيراد ثم فاجأت الحكومة السوق بالإعلان عن ترك الحرية للبنوك

---

[٢٢]) محمد عبد المجيد حسين و كوثر مبارك ، أثر تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر ، مرجع سابق http://democraticac.de/?p=51446

[٢٣]) مجدي الشوربجي، الية أنتقال اثار السياسة النقدية في الاقتصاد المصري،مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا ، عدد أكتوبر ٢٠٠٦ ص٤

[٢٤]) مجدي الشوربجي، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية الادارة و الاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٠ ص ٣٩

[٢٥]) مصطفي عبد الرؤوف و عبد الحميد هاشم، السياسة النقدية في النظرية و الواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية ٢٠١٠ ص ص ٣٤ -٤٥

[٢٦]) عادلة رجب وهالة صقر، سياسات الإصلاح الجديدة وأثرها على التنمية السياحية في مصر، مرجع سابق ٢٠٠٧ ص١٣

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

لتحديد سعر الدولار في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٣، وربطت أسعار التعامل في شركات الصرافة بأسعار البنوك .

بينما تبنت مصر التحرير الثاني لسعر الصرف لعام ٢٠١٦ لعدة أهداف في السياسة الخارجية المصرية من أهمهاخفض عجز الموازنة والدين العام، حيث سجلت نسبة العجز في الحساب الختامي لموازنة ٢٠١٥-٢٠١٦ نحو ١٢,٢%، مقارنة مع ١١,٥% في السنة المالية السابقة، كما تستهدف أيضاً خفض الدين العام الذي ارتفع بنسب كبيرة خلال الفترات الماضية ()[٢٧].

أما الهدف الثاني من تحرير سعر الصرف فيتمثل في استكمال إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي، وتنفيذ أحد أهم اشتراطات صندوق النقد الدولي، حتى يتسنى للحكومة المصرية الحصول على ثقة الصندوق وموافقته على القرض الذي أعلن عنه أخيراً بقيمة ١٢ مليار دولار.

ويتركز الهدف الثالث في خفض الواردات ووقف الاستيراد العشوائي، حيث تشير الأرقام والبيانات المتاحة إلى أن فاتورة الاستيراد بمصر تتراوح ما بين ٧٠ و٨٠ مليار دولار سنوياً، ما يضغط على احتياطي البلاد من النقد الأجنبي.

أما الهدف الرابع من تعويم عملة الجنيه فيتمثل في زيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة أنه لا يمكن عودة الاستثمارات الأجنبية في ظل وجود سعرين للدولار في السوق، ووصول الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعره في السوق السوداء إلى أكثر من ١٠٠% خلال الأيام الماضية ()[٢٨].

كما تسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق التوازن المطلوب بين الإجراءات الترشيدية والاحتواء الكامل لآثارها على محدودي الدخل، من خلال زيادة حصيلتها الدولارية، وتمكنها من توفير الدعم لمحدودي الدخل فقط، وربما يتبع إجراء تحرير سعر الصرف إجراء آخر يتمثل في التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي لمحدودي الدخل.

ويتمثل الهدف السادس من تحرير سعر الصرف في تمكين البنك المركزي المصري من الالتزام بتوفير الدولار لسد الفجوات الاستيرادية في السلع الأساسية والاستراتيجية، خاصة أنه مع قرار رفع الفائدة على السندات والشهادات الدولارية ارتفعت حصيلة البنوك المصرية في الساعات الأولى من صدور قرارات التعويم بنحو ٨ أضعاف، وفقاً لما أعلنه رؤساء أكبر بنوك في مصر.

أما الهدف السابع من عملية التعويم فيتمثل في القضاء على ظاهرة الدولرة والمضاربة على الدولار في السوق السوداء، التي يوجد بها أكثر من ٤٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات غير رسمية، بينما لا تمتلك خزانة البنك المركزي المصري سوى ١٩,٥ مليار دولار فقط ()[٢٩].

وربما كان القلق والحذر والتخبط الذي يسيطر على سوق الصرف بمصر هو الهدف الثامن من عملية تحرير العملة، حيث من المتوقع أن تسهم القرارات الجديدة في كشف حجم العرض والطلب الحقيقيين على الدولار، بعكس الصورة الوهمية التي يحاول تجار العملة والمضاربون على الدولار تصديرها للتمكن من رفع سعر صرف الدولار الذي لامس مستويات ١٨,٥ جنيه خلال الأيام الماضية، بسبب المضاربات العنيفة، وليس بسبب الطلب الحقيقي على الدولار.

---

[٢٧]) محمد عبد المجيد حسين و كوثر مبارك ، أثر تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر ، مرجع سابق
http://democraticac.de/?p=51446

[٢٨]) البنك المركزي المصري النشرة الاحصائية الشهرية
http://wwwcbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statisitics/Pages

[٢٩]) وزارة المالية http//www.mof.gov.eg/Arabic

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

ويتمثل الهدف التاسع في استهداف معدلات التضخم التي لامست مستويات صعبة خلال الأيام الماضية، وكان من المتوقع ومع عدم تدخل البنك المركزي المصري، أن تسجل مستويات جديدة لتصبح حقيقة يصعب التعامل معها على المدى القصير، لكن من المتوقع وعقب استيعاب السوق لصدمة تحرير العملة أن تبدأ الأسعار في العودة إلى معدلاتها الطبيعية، بما ينعكس إيجاباً على معدلات التضخم التي سوف تهبط على المدى المتوسط والبعيد.

ويتمثل الهدف العاشر والأخير في تحريك المياه بالبورصة المصرية التي شهدت خروج جزء كبير من السيولة خلال الفترات الماضية للمضاربة على الدولار، ما انعكس بشكل سلبي على أحجام وقيم التداول وهروب المستثمرين العرب والأجانب من السوق المصرية، خاصة أنها شهدت حالة من عدم الاستقرار والخسائر الحادة طيلة الفترات الماضية.

المبحث الثالث: العلاقة المتبادلة

ومع بداية تحرير سعر الصرف قي مصر ، انخفض بشكل ملحوظ نشاط السياحة الداخلية، خاصة مع انخفاض المستوى المعيشي للفرد، فأصبح المواطن المصري يبحث عن أولويات العيش ويعتبر السياحة من الكماليات مع العلم أنه حتى من قبل الأزمة فالثقافة السياحية مازالت منخفضة في مجتمعنا. ويمكن أن نعزو أسباب هذا الانخفاض إلى السبب الاقتصادي بالدرجة الأولى، فدخل المواطن المصري لا يتناسب طرداً مع احتياجاته ومتطلبات أسرته، فكيف له بالأحرى التوجه إلى نشاطات تحتاج إلى إمكانات مادية جيدة، وخاصة أن أسعار معظم الخدمات السياحية من الاصل موضوعة بشكل يتناسب مع السياح الأجانب ، كما أن البرامج السياحية مصممة لتجتذب أكبر عدد ممكن من السياح الوافدين ()[٣].

وفي ظل الأزمة الاقتصادية، وانعدام السياحة الخارجية، وخروج عدد كبير من المناطق السياحية التي كانت معروفة بطرحها منتجات سياحية ذات أسعار متوسطة، وانعدام الأمن ، لم يعد هناك رغبة لدى المواطن للقيام بأي نشاط ذو طابع سياحي.

سعر الدولار مقابل الجنية ٢٠١٠ حتى ٢٠١٧

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
سعر الدولار مقابل الجنية	٥,٦٢	٥,٩٣	٦,٠٦	٦,٨٧	٧,٠٨	٧,٧٧	٨,٨٣	١٨,٧٥
نسبة التغير	-	٥,٥ %	٢,٢ %	١٣,٤ %	٣,١ %	٩,٧ %	١٣,٥ %	٤٧,٠٩ %

المصدر البنك المركزي المصري النشرة الدورية يناير ٢٠١٨

بتحليل الجدول السابق تتضح لنا عدة، اهمها الزيادة الكبيرة لسعر صرف الدولار بعد قرار تعويم الجنية المصري فقد كان الفرق في نسبة التغير بالزيادة ما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ حوالي ٣٣,٦ % مما سبب زيادة كبيرة في اسعار الخدمات السياحية و ايضا في تكاليف الاستثمار السياحي ، ورغم ان تلك الزيادة وجب أن تكون في صالح السياحة الخارجية، ولكن لظروف أخري فقد انخفضت أيضا السياحة الخارجية ناهيك عن تاثر دخول المواطنين بتلك الزيادة و احجامهم عن استهلاك المنتج السياحي الذي يتمتع بمرونة طلب عالية .

[٣٠]) اماني رفعت محمد ، حميدة عبد السميع ، الحملات التنشيطية "الاعلانية والدعائية" وأثرها على السياحة الداخلية جامعة المنوفية(فرع السادات) كلية السياحة والفنادق قسم الدراسات السياحية ٢٠٠١ ص٣٧

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of
Tourism and Hospitality

أثر تحرير سعر الصرف على الاستثمار المحلي و السياحي ([31])

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإنه كلما زاد معدل التضخم قل الاستثمار، وفي المقابل فإن زيادة تدفق الاستثمارات يؤدي إلي زيادة عرض النقود. وكذلك فإن تحسن مستوى الصرف واستقراره يفترض أن تزيد من فرص الاستثمار في المستقبل.

فعلي مستوي القطاع الخارجي حققت المعاملات الإقتصادية مع العالم الخارجي خلال الربع الاول من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ فائضاً كلياً بميزان المدفوعات بلغ نحو ١,٩ مليار دولار مقابل عجز كلي بلغ ٣,٧ مليار دولار لنفس الفتره العام السابق ، كما تراجع العجز في الميزان التجاري بمعدل ١٣,٤% نتيجة لإرتفاع حصيلة الصادرات السلعية بمبلغ ٥٣٠ مليون دولار وتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بمبلغ ٨١٠ مليون دولار حيث زيادة الكيات المصدرة بمعدل ١٠,٥% وتراجع الكميات المستورده ([32]).

كما تراجع فائض ميزان الخدمات بمعدل ٥٠,٢% حيث تراجع الإيرادات السياحية لتوتر الأوضاع الأمنية الأخيرة في مصر ، كما حقق صافي ميزان دخل الإستثمار صافي تدفق للخارج بمقدار ١.١مليار دولار .

وإرتفع صافي التدفق للداخل للاستثمار الاجنبي المباشر ليسجل ١,٩ مليار دولار الربع الاول من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل ١,٤مليار دولار نفس الفتره للسنه المالية الماضية .

وفيما يخص إستثمارات محفظة الاوراق المالية في مصر فقد حققت صافي تدفق للخارج بلغ ٨٤٠,٩مليون دولار ويعزي ذلك لقيام الحكومة المصرية بسداد قيمة سندات مستحقة (للخارج) بقيمة ١مليار دولار وهو مايشير لقدرة مصر علي الوفاء بإلتزاماتها الخارجية حال إستحقاقها .

وفيما يخص التوزيع الجغرافي للصادرات فقد إحتلت الدول العربية المركز الاول للصادرات المصرية يليها الاتحاد الاوروبي بواقع ٣١% ، ٢٩% علي التوالي ([33]).

وعلي مستوي القطاع الداخلي بلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالاسعار الثابتة ٥٠٢ مليار جنية مقارنة ب ٤٩٣ مليار جنية للفترة السابقة وكان من اهم القطاعات المساهمة في هذا الناتج (تجارة الجملة والتجزئة ، العقارات ، الزراعة ، الحكومة العامة).

وفيما يخص الإستثمار المحلي فقد بلغ ٩٨مليار جنية بمعدل نمو ٢٥,٥% قام قطاع الاعمال الخاص بتنفيذ نحو ٦٩% يليه القطاع الحكومي ١٦% والهيئات الاقتصادية نحو ٩,٦% والشركات العامة نحو ٥% ([34]).

كما ارتفع الناتج المحلي من الاسمنت والكهرباء مع انخفاض الناتج من حديد التسليح ويشار الي ارتفاع معدلات التضخم بمقدار ٤,٥٩% لعام ٢٠١٧ مقابل ٤,١٤% لعام ٢٠١٦ .

---

[31]) محمد عبد المجيد حسين و كوثر مبارك ، أثر تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر ، مرجع سابق http://democraticac.de/?p=51446

[32]) المركز المصري للدراسات الاقتصادية http://www.eces.org.eg/ar/Publications.aspx?subSec=7

[33] (https://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi

[34])وزارة المالية http//www.mof.gov.eg/Arabic

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of
Tourism and Hospitality

النتائج

١- تبين من البحث أهمية السياحة الداخلية لكلا من الاقتصاد المصركمصدر بديل للدخل القومي وايضا فالسياحة الداخلية تسهم بنشر الوعي حول المواقع السياحية وكيفية حمايتها، وحول التراث الثقافي والمعنوي وأهمية الحفاظ عليه، كما تسهم بنشر الوعي حول كيفية التعامل مع السياح الوافدين

٢- تبنت مصر تحرير سعر الصرف لعام ٢٠١٦ لعدة أهداف من أهمها خفض عجز الموازنة والدين العام ، استكمال إصلاح منظومة الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي، خفض الواردات ووقف الاستيراد العشوائي، زيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، التوازن المطلوب بين الإجراءات الترشيدية والاحتواء الكامل لآثارها على محدودي الدخل، تمكين البنك المركزي المصري من الالتزام بتوفير الدولار لسد الفجوات الاستيرادية في السلع الأساسية والاستراتيجية، القضاء على ظاهرة الدولرة والمضاربة على الدولار في السوق السوداء، كشف حجم العرض والطلب الحقيقيين على الدولار،استهداف معدلات التضخم التي لامست مستويات صعبة خلال الأيام الماضية، تحريك المياه بالبورصة المصرية التي شهدت خروج جزء كبير من السيولة خلال الفترات الماضية للمضاربة على الدولار.

٣- اظهر البحث أثرا كبيرا لتحرير سعر الصرف علي السياحة الداخلية في مصرمن خلال بعدين الاول:خاص بتخفيض القوة الشرائية لمستهلك الخدمات السياحية المحلي كنتيجة مباشرة لحالة التضخم التي يعيشها المجتمع في مصر منذ عام ٢٠١٦ و حتي الان ، أما البعد الثاني: خاص باثر تحرير سعر الصرف المباشر علي الاستثمار المحلي في مجال السياحة، كلا البعدين ادي إلي اثر سلبي علي السياحة الداخلية، ويتطلب تقليل ذلك الاثر قيام الدولة بإجرات تصحيحية سريعة لتلافي ذلك الاثر السلبي.

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

المراجع و المصادر:-

- مجدي الشوربجي، الية أنتقال اثار السياسة النقدية في الاقتصاد المصري،مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا ، عدد أكتوبر ٢٠٠٦
- مصطفي عبد الرؤوف و عبد الحميد هاشم، السياسة النقدية في النظرية و الواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية ٢٠١٠
- مجدي الشوربجي، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية الادارة و الاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٠
- دليل المفاهيم و التعريفات السياحية المتعارف عليها دوليا ، وزارة الاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠١٦
- الاهمية و الاثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة، حالة المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للسياحة، البرنامج الاقتصادي، ورقة عمل لندوة الاثر الاقتصادي للسياحة مع التطبيق علي المملكة ٢٠٠١/٦/٢١
- تلي محمد اسلام، دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية ، قسم العلوم التجارية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ٢٠١٤
- أحمد رشاد الشربيني ، أثر تغير سعر صرف الجنية المصري علي أداء القطاع السياحي في مصر دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد ،كلية التجارة جامعة عين شمس ٢٠٠٨
- زينب توفيق السيد عليوة، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث عربية أقتصادية عدد ٦٥ شتاء ٢٠١٤
- جليلة حسن حسنين، دراسات في التنمية السياحية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ٢٠٠٦
- عادلة رجب وهالة صقر، سياسات الإصلاح الجديدة وأثرها على التنمية السياحية في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية؛ ٣٧ (القاهرة: مركز البحوث الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧)
- شرين عادل حسن نصير " تحليل أثر السياحة علي التنمية الاقتصادية في جنوب سيناء " رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية
- أميرة محمد عبد السميع عمارة"تحليل القدرة التنافسية للقطاع السياحي المصري" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ٢٠٠٢
- ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهر للنشر و التوزيع ، الاردن ، عمان ٢٠٠٨
- محمد حافظ حجازي مرسي، إدارة التسويق السياحي و الفندقي ، الطبعة الاولي دار وفا للنشر ، القاهرة ٢٠٠٨
- محمد أنس البشوتي ، دور المتغيرات المحلية والدولية على الإيرادات السياحية في مصر في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٥ رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦
- نشـــوق فؤاد عطا الله، التنمية السياحية ، الطبعة الأولي، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ٢٠٠٨
- عطا الله أبو سيف أبادير ، دور الإيرادات السياحية في تمويل التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدرة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨١

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

- نبيل دبور " مشاكل وافاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي: مع إشارة خاصة إلي السياحة البيئية " التعاون الأقتصادي بين الدول الاسلامية السنة ٢٥ عدد ٢ العام ٢٠٠٤
- يسري دعبس، اقتصاديات السياحة: دراسات في الأنثروبولوجيا الاقتصادية ،الإسكندرية ٢٠٠٧
- اماني رفعت محمد ، حميدة عبد السميع ، الحملات التنشيطية "الاعلانية والدعائية" وأثرها على السياحة الداخلية جامعة المنوفية(فرع السادات) كلية السياحة والفنادق قسم الدراسات السياحية ٢٠٠١
- محمد عبد المجيد حسين و كوثر مبارك ، أثر تحرير سعر الصرف علي الاستثمار المحلي في مصر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية و السياسية العدد الاول يناير ٢٠١٨
- http://democraticac.de/?p=51446
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية
- http://www.eces.org.eg/ar/Publications.aspx?subSec=7
- البنك المركزي المصري النشرة الاحصائية الشهرية
- http://wwwcbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statisitics/Pages
- البنك الدولي
- www.worldbank.org
- وزارة المالية
- http//www.mof.gov.eg/Arabic
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء
- http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6133&ind_id=2251

- https://ar.tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi

- Dain Bolwell and Wolfgang Weinz, Reducing poverty through tourism, International Labour Office, Geneva October 2008
- International Monetary Fund. World economic outlook, world economic and financial surveys. April 2010
- How can governments boost the local economic impacts of tourism? Options and tools, International Labour Office Nov. 2006.
- Bernard Baumohl, Economic Indicators –Hidden clues to future economic trends and investment opportunities, second Edition, Pearson Education. Inc. 2008.
- Charles P. Kindleberger and Robert Aliber. Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises 5th ed. Wiley. (2005)

ISSN: 1997-163X

Egyptian Journal of Tourism and Hospitality

The effect of the liberalization of the pound exchange rate on domestic tourism in Egypt

Abstract

The research analyzes the effect of the liberalization of exchange rate in Egypt on the domestic tourism through the use of descriptive data published between 2010 and 2017 on the liberalization of the exchange rate and domestic tourism and the impact of the liberalization of the exchange rate on domestic tourism. The research concluded several results, including that there is a strong relationship between inflation That result from the liberalization of the exchange rate and domestic tourism through two dimensions: The first is to reduce the purchasing power of the consumer of domestic tourism services as a direct result of the state inflation experienced by the society in Egypt since 2016 and so far. The second dimension is the result of the liberalization of the direct exchange rate on domestic investment in the Tourism filed, both dimensions led to a negative impact on the domestic tourism, requires the State reducing the effect and creat a quick corrective to avoid the negative impact.